



أبناء لبنانية

مصادر: هناك جهات تريد مفاوضة رفع الحظر عن تشكيل الحكومة برفع العقوبات عن جبران باسيل

تشجيع «ضحية طرابلس» يوجب الاحتجاجات.. وتحذيرات من «الانفجار الكبير»

بيروت - عمر حنجر

ليس ثمة ما يشير إلى أن الموجة الشعبية الاحتجاجية، المنطلقة من طرابلس عاصمة الشمال اللبناني، ستخو بين ليلة وضحاها، بدليل أنها ولت 3 أيام متتالية، كانت تهدأ في الصباح لتشتعل عصرا وتمتد حتى الفجر، وشهدت ليلة أمس الأول أعنف المواجهات، بين المحتجين وبين قوات الجيش، والتي استخدمت الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، الذين رد بعضهم باستخدام قنابل مولوتوف مصنعة محليا، وحتى قنابل يدوية هجومية روسية الصنع، من نوع RED5. وقد صب تشجيع الشباب عمر طيبا، الذي توفي أمس متأثرا بإصابته برصاصة في الظهر، الزيت على نار الاحتجاجات المتأججة، حيث صدرت دعوات للتوجه إلى منازل «نواب الصمت» في طرابلس، كما قتل بالرصاص الشاب أسامة غراوي، وقيل بداية أنه انتحر.

وهاجم المحتجون بعد التشجيع منزلي النائبين فيصل كرامي وسيمير الجسر في طرابلس وسط خشود أمنية وعسكرية، وطلبوها بالاستقالة من النيابة لعدم فعاليتها حيال المصاعب التي تواجه أهل مدينتهم.

وتحدثت تقارير الصليب الأحمر والدفاع المدني عن 250 إصابة في ليل طرابلس



محتجون يحرقون مستوعبات النفايات امام منزل النائب سيمير الجسر في طرابلس أمس

(محمود الطويل)

المشتعل، بينهم 31 جنديا و9 أميين بينهم 3 ضباط، ومنهم العقيد محمد عرب رئيس فرع المعلومات الذي استهدفت سيارته بقنبلة يدوية، ويقول الصليب الأحمر أن عشرات المصابين بالاختناق عولجوا ميدانيا، وبقي في المستشفيات 35 جريحا، وتضامنا مع ثوار طرابلس، قطعت ليلتا الطرق الدولية إلى الجنوب، في صيدا (ساحة ألبيا) وفي البقاع في ضهور العبادية والمرج، وإلى بعلبك في زحلة وسعد نايل. وتحدثت منظمة حقوق الإنسان، الفرع الفرنسي عن استخدام القوى الأمنية اللبنانية أسلحة فرنسية في قمع التظاهرات السلمية، وحضت باريس على وقف تصدير الأسلحة إلى بيروت، ما لم تتعهد باستخدامها طبقا للقانون الدولي.

أما مجموعات ثورة 17 أكتوبر فقد أصدرت بيانا استنكرت فيه ما وصفته باستعمال القوة المفرطة من السلطة، مؤكدا على سلمية الثورة وعلى مشروعية غضب الناس.

في هذه الأثناء، تعاضمت التساؤلات، حول دوافع وتوقيت الاحتجاجات، حيث تميل السلطة اللبنانية الفاعلة للإرادة، إلى نظرية المؤامرة، في توصيها لاحتقان الشارع، رغم وضوح الدوافع الصحية والمعيشية، والتي جعلت من

ثلاثي سكان طرابلس البالغين 600 ألف مواطن، عند خط الفقر أو تحته.

ومن ضمن نظرية المؤامرة، تصوير ما يجري في طرابلس على أنه «صراع أخوي»، بين مناصري الرئيس المكلف سعد الحريري وأنصار شقيقه بهاء، يظهر على شكل مزيدة شارعية ضد السلطة، حتى أن قناة «أو. تي. في»، الناطقة بلسان التيار الحر، حملت الرئيس الحريري مسؤولية تحريك الشارع، وقالت إن اللبنانيين يطالبون الحريري، لا بتحريك الشارع بما يعرض المجتمع والمحتجين والقوى الأمنية للخطر، بل بتحريك عجلة الالتزام بالدستور، عبر

خلال لقائه نقيب الصحافة عوني الكعكي أمس، خشيته من انفجار اجتماعي كبير في لبنان على الصعيد كافة، إذا لم تنتم المعالجة فورا قبل فوات الأوان. وأشار إلى ان «مساعدى تشكيل الحكومة التي يقوم بها الرئيس سعد الحريري تحتاج من الجميع التعاون لتسهيل مهمته الوطنية الإنقاذية».

بدوره، الرئيس فؤاد السنيورة، دعا بعد زيارته البطريرك الماروني بشارة الراعي، إلى الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن ما حصل من انهيارات كبرى أفقدت الثقة برئيس الجمهورية وبال دولة.

وهنا تقول مصادر متابعه لـ «الأنباء» ان هناك جهات تريد المفاوضة بين رفع الحظر عن تشكيل الحكومة مقابل رفع العقوبات الأميركية عن رئيس التيار الحر جبران باسيل.

وعرِد باسيل معتبرا ان تحريك الشارع المعروف بالانتماء والتمويل، فإن أصابع بعض المنسقين ومسؤولي بعض الأجهزة السابقين والحاليين واضحة فيه.

من جهته اعتبر رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع ألا بصيص أمل في الأفق لتشكيل أي حكومة، لأنه طالما الأكثرية النيابية الحالية، والتي قوامها «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» حاكمة ومتحكمة، فلا أمل يرجى في أي شيء، والحاضر المباشر كما الماضي القريب والماضي الأبعد قليلا، خير دليل على ذلك.

الادعاء على حاكم مصرف لبنان وآخرين بـ«هدر المال العام وإساءة الأمانة»

بيروت - يوسف دياب

ادعت النائب العام الاستثنائي في جبل لبنان القاضي غادة عون، على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وعلى رئيسة لجنة الرقابة على المصارف اللبنانية مايا دباغ بجرم الإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة من خلال إدارة عملية الدولار المدعوم، كما ادعت على صاحب شركة استيراد الدولار من الخارج ميشال مكنتف وعلى الصراف عبدالرحمن الفايدي بجرم مخالفة قرار إداري، وأحالت الملف مع الادعاء على قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان القاضي نقولا منصور، وطلبت استجواب المدعى عليهم واتخاذ القرار المناسب بحقهم في ضوء نتائج التحقيق الاستثنائي.

وأوضح مصدر قضائي لـ «الأنباء» أن «الادعاء على سلامة ورفاقه، جاء بعد تحقيقات أجرتها القاضي عون مع هؤلاء وعدد كبير من الصرافين، توصلت من خلاله الى معطيات تفيد بأن عملية توزيع الدولار المدعوم كانت استثنائية، وشملت 37 مؤسسة مالية وصرافين محظيين استفادوا منها لجني الأرباح، بدل صرف هذه الأموال على دعم السلة الغذائية للمواطنين فقط». وأكد المصدر أن «المبلغ الذي هدرت ما بين شهر يونيو من العام 2020 ونهاية العام الماضي تتراوح بين 5 و7 ملايين دولار أميركي».

ويأتي هذا الادعاء، بعد أيام على تسلم القضاء اللبناني كتابا من المدعي العام السويسري، يطلب فيه مساعدة قضائية وإبلاغ حاكم مصرف لبنان بتحريك دعوى قضائية ضده في سويسرا، حول شبهات «تبييض أموال وعمليات اختلاس»، جراء تحويلات مالية قام حاكم البنك المركزي ومعاونته ماريان الحويك وشقيقه رجا سلامة من مصرف لبنان إلى سويسرا. وكشفت المراسلة السويسرية أن قيمة تحويلات بلغت 400 مليون دولار أميركي، ولدى تبليغ سلامة من النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات مضمون المراسلة السويسرية، نفى قيامه بتحويلات من حساب مصرف لبنان، وأبدى استعداده للتوجه إلى سويسرا والمثول أمام المدعي العام هناك، للدفاع عن نفسه ونحض هذه الاتهامات.

أبناء مصرية

«الصحّة» المصرية تكشف انكسار الموجة الثانية من إصابات «كورونا».. وتراجع الإصابة إلى 50٪

القاهرة - ناهد إمام

كشفت اللجنة العلمية لمواجهة فيروس كورونا بوزارة الصحة والسكان عن انكسار الموجة الثانية لإصابات كورونا، وتراجع الإصابات اليومية الجديدة بنسبة 50٪، وبلغت نسبة الشفاء 78.1٪ بعد تسجيل 127963 حالة تعاف.

وقالت وزارة الصحة والسكان، إنه طبقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية الصادرة في 27 مايو 2020، فإن زوال الأعراض المرضية لمدة 10 أيام من الإصابة بعد مؤشرا لتعافي المريض من فيروس كورونا. يذكر أن إجمالي العدد الذي تم تسجيله في مصر بفيروس كورونا المستجد حتى الخميس، بلغ 163761 حالة، من ضمنهم 127963 حالة تم شفاؤها، و9115 حالة وفاة. وتواصل وزارة الصحة والسكان رفع استعداداتها بجميع محافظات الجمهورية، ومتابعة الموقف أولا بأول بشأن فيروس كورونا المستجد، واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية اللازمة ضد أي فيروسات أو أمراض معدية، كما قامت الوزارة بتخصيص عدد من وسائل التواصل لتلقي استفسارات المواطنين بشأن فيروس كورونا المستجد والأمراض المعدية، منها الخط الساخن «105»، و«15335»، ورقم الواتساب «01533105105»، إلى تطبيق «صحّة مصر»، المتاح على الهواتف. إلى ذلك، أكد د. خالد عبدالغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن الجامعات والمراكز البحثية المصرية شهدت نموا ملحوظا في النشر العلمي للعام 2020، حيث كشف مؤشر البحث العلمي الذي يصدره المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار باكااديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ووفقا لقاعدة البيانات الدولية SCOPUS أن نشر ما يقرب من 32 ألف بحث، قائلًا «لا تزال الأعداد في زيادة حيث إنه من المتوقع استمرار زيادة الأبحاث المنشورة حتى شهر يونيو المقبل». وأكد عبدالغفار أن ذلك يأتي في إطار خطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتشجيع النشر العلمي في الجامعات والمراكز البحثية وانعكاس ذلك على تطوير

شائعات « تطبيق غرامة مالية بمقدار 50 ألف جنيه على من يقوم بالتصوير داخل النوادي العامة.

حقائق « وزارة الشباب والرياضة: غير صحيح، ونؤكد أنه لم يصدر أي قرارات بهذا الشأن، ونوضح أن التصوير في الأماكن العامة غير محظور طالما أنه لم يتناف مع الآداب العامة، وأن المكان غير محظور التصوير فيه، ونشدد على ضرورة الالتزام بالحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين أثناء التصوير، باعتبار الاعتداء عليها جريمة يعاقب عليها القانون.

القاهرة - هالة عمران

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري ما نشر من أبناء بشأن تطبيق غرامة مالية بمقدار 50 ألف جنيه على من يقوم بالتصوير داخل النوادي العامة. وأوضح المركز الإعلامي لمجلس الوزراء - في بيان - أنه قام بالتواصل مع وزارة الشباب والرياضة، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة لتطبيق غرامة مالية بمقدار 50 ألف جنيه على من يقوم بالتصوير داخل النوادي العامة، وأنه لم تصدر أي قرارات بهذا الشأن.

وأضافت أن التصوير في الأماكن العامة غير مخالف للقانون طالما أنه لم يتناف مع الآداب العامة، وأن المكان غير محظور التصوير فيه، مشددة على ضرورة الالتزام بالحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين أثناء التصوير، باعتبار الاعتداء عليها جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي سياق متصل، ووفقا للمادة 309 مكرر من قانون العقوبات فإنه «يعاقب

الحكومة تنفي فرض 50 ألف جنيه غرامة على التصوير داخل النوادي العامة

بالحبس مدة لا تزيد على ستة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن، وذلك بان ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضا المجني عليه، والتقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أي كان نوعه صورة شخص في مكان خاص»، واستعرض القانون الحالات التي نص عليها كالتالي: (أشرف السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أي كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التلفون - التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أي كان نوعه صورة شخص في مكان خاص، وتلك الأفعال المشار إليها في حال صدورها في اجتماع على سماع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع، فإن رضا هؤلاء يكون مقترضا، ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال الآتية بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأجهزة وغيرها، ما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عليه، كما يحكم بمحو التسجيلات المنحولة عن الجريمة أو إعدامها.

أبناء سورية

الأمم المتحدة: 70 ألف نازح شردتهم السيول والبرودة بشمال غرب سورية

وكالات: قاومت السيول والبرودة الثلوج المصاحبة للعواصف التي ضربت مناطق شمال غرب سورية، محنة النازحين، إذ تسببت في تشريد ما يقارب 70 ألف شخص مجددا، بحسب ما أعلنته الأمم المتحدة.

وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، وخلال مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك إن أكثر من 67 ألف نازح داخلي في أكثر من 200 موقع شمال غربي سورية اضطروا للنزوح بسبب الوضع المزري المرافق للسيول والأمطار والثلوج وظروف الشتاء القاسية.

وأشار المسؤول الأممي إلى أن عمليات النزوح ناجمة عن تهدم أو إتلاف ما يقارب 11 ألفا و500 خيمة في تلك المناطق، مضيفا أن شخصا توفي وأصيب 3 آخرون، جراء تعرض خيامهم للتدمير جراء الفيضانات.

ولم تقتصر الأضرار على شمال غربي سورية، إذ اضطرت عائلات من النازحين داخليا في مناطق أخرى، مثل طرطوس، ومغادرتها أيضا بسبب الأمطار الغزيرة. وبين دوجاريك أن ظروف الشتاء القاسية تشكل مصدر قلق خاص لـ 2,2 مليون



صورة نشرها موقع اليونيسيف بالعربية لخيام نازحين أغرقتها الفيضانات

بين 14 و20 يناير. وذكر بيان «أوشا» أن الأضرار طالت «ما لا يقل عن 67600 شخص، وأضاف المكتب «تم نقل آلاف الأشخاص مؤقتا، ويحتاج الكثير منهم إلى المأوى والغذاء والمواد غير الغذائية على الفور وعلى المدى الطويل».

وحذر البيان أيضا من أليات التدفئة المحلية، مثل حرق المواد غير الآمنة كالبلاستيك وأغصان الأشجار، الأمر الذي يزيد من خطر اندلاع الحرائق والأبخرة السامة.

وكان نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية، مارك كاتس، نشر عدة تغريدات مرفقة بمقاطع فيديو تظهر السيول التي تحاصر وتغرق الخيم فيما يبدو أطفال يعانون من آثار البرد القارس.

ووصف كاتس أوضاع النازحين في شمال غرب سورية بالمرزبة، وحذر من تفاقم أوضاع النازحين مع توقعات الأرصدة الجوية بعواصف أخرى مقبلة على المنطقة، تنخفض معها الحرارة التي ما دون الصفر مئوية.

دراسة أوروبية ترصد التأثير الإيجابي للاجئين السوريين على الشمال

للجوء، كانت بلدات عدة تعاني من انتقال الشباب من المناطق الريفية إلى المدن، ما يهدد بخاطر شيخوخة السكان في الأرياف والمناطق المجاورة لها، وهو الأمر الذي لم يحصل».

وفي هذا الخصوص، قال سيدارتا أرابدا، الباحث القسم الديموغرافي بجامعة سنوكهولم: «من المحتمل أن يؤدي الوجود السوري إلى انتعاش الاقتصادات المحلية في بعض المناطق الريفية».

وأضاف: «لا ننكر أن هناك تحديات مرتبطة بزيادة الهجرة من سورية، لكن في الوقت نفسه، تظهر دراستنا أن اللاجئين في أجزاء معينة من البلاد يمكن أن يكونوا مساهمة مرحب بها في النمو السكاني».

سينخفض بنسبة 26٪ في النرويج. - عدد المواليد عام 2017 كانت ستكون أقل بنحو 3٪ في السويد وأقل من 1٪ في النرويج.

عام 2016، كانت 34 بلدية من أصل 290 بلدية في السويد ستشهد انخفاضا في عدد السكان.

عام 2017، كانت 32 بلدية من أصل 290 بلدية في السويد ستشهد انخفاضا في عدد السكان بدلا من الزيادة.

واعترفت البلونورا موسينو، باحثة في الجامعة، أنه «لولا الحرب في سورية وتهجير كل هذا العدد من السوريين إلى أوروبا، لكانت الاتجاهات السكانية في بلدان مثل السويد والنرويج على مدى السنوات القليلة الماضية مختلفة تماما».

ولفتت إلى أن «في السنوات السابقة

وكالات: رصدت دراسة جديدة نشرت في جامعة «ستوكهولم» السويدية، التأثير الإيجابي للجوء السوري على دول شمال أوروبا في النمو السكاني والديموغرافيا الوطنية، عبر طرح سيناريوهات افتراضية حول التطور الديموغرافي في السويد والنرويج، دون الهجرة الكبيرة التي أعقبت الحرب السورية.

وأظهرت الدراسة التي أوردتها موقع «الحرّة» أنه بدون الحرب في سورية، وفي حال لم تحدث موجة اللجوء إلى أوروبا، كانت الديموغرافيا الوطنية ستكون على الشكل التالي:

- النمو السكاني عام 2016 كان سينخفض بنسبة 36٪ في السويد.

- النمو السكاني عام 2016 كان

العالمي أن مؤشر الاقتباس FWCI الصادر من قاعدة بيانات SCOPUS الدولية كشف عن ارتفاع مؤشر الاقتباس من 1,17 في عام 2019 إلى 1,3 في 2020 وهو أعلى من المتوسط العالمي والذي يقدر بالواحد الصحيح، لافتا إلى أن الباحثين المصريين كانوا قد قاموا بنشر 68٪ من أبحاثهم العلمية في أعلى 50 من قوائم المجالات العلمية من حيث الجودة.

العلمي تصبح ولأول مرة في المركز 27 دوليا وبمعدل نمو قدره 25٪ ويتحسن خمسة مراكز دفعة واحدة عن الترتيب خلال عام 2019، وبهذا التحسن تحتل مصر المركز الأول أفريقيا يليها جنوب أفريقيا، كما تحتل المركز الثاني عربيا بعد المملكة العربية السعودية (المركز 24)، وفيما يتعلق بجودة الأبحاث المنشورة، أوضح د. خالد عبدالغفار وزير التعليم